http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1504) السنة السادسة - الاثنين (11) ايار 2009

في بيانه الختامي

مؤتمر أربيل يطالب بإبعاد العراق عن الصراعات الإقليمية والدولية

بغداد / المدى

بمشاركة العشرات من الشخصيات البرلمانية والقادة السياسيين في العراق اضافة الى ممثلين عن السلطة القضائية وقادة من المجتمع المدني طالب البيان الختامي الذي اصدره المشاركون في مؤتمر اربيل للسلام والمساءلة ، باتخاذ اجراءات لتعويض المتضررين والضحايا وعائلاتهم على مافقدوه وذلك اما ماديا او معنويا فضلا عن إقرار ٤٠ بندا لتطبيق الخطوات العملية لمقررات المؤتمر.

وجاء في البيان الذي اعلن في ختام مؤتمر اربيل للسلام والمساءلة الذي عقد في اربيل لمدة ثلاثة ايام أن المؤتمرين يطالبون بضرورة "الالتزام بالعدالة لجميع ضحايا جرائم النظام السابق، وبذل الجهود مع اعضاء النظام السابق والميليشيات من اجل دمجهم بمشروع اعادة بناء المجتمع العراقي، مع عدم جواز العفو عن الجناة الذين ارتكبوا جرائم بحق المدنيين العراقيين".

وتضمن البيان الختامي، ٤٠ نقطة رأى المؤتمرون ضرورة العمل على تطبيقها لانجاح المصالحة الوطنية، كان من ابرزها مطالبة الحكومة العراقية بمعالجة الفساد في مؤسساتها ،وابعاد العراق عن الصراعات الاقليمية والدولية، وحل ملف الجماعات المسلحة والميليشيات وفق الدستور والقوانين النافذة،والاسراع في اعادة حقوق مواطني المناطق المتنازع عليها بالاستناد الى المادة ١٤٠ من الدستور العراقي باعتبار هذه المشكلة عقبة امام عملية المصالحة واصدار بيانات توثيقية لجرائم النظام السابق بحق الشعب العراقي. واتخاذ اجراءات لتقديم تعويضات للمفقودين وللذين سجنوا ظلما.

وكان رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني قد اشار في كلمة له خلال المؤتمر الى إنه من الضروري توسيع روح المصالحة الوطنية وعلى المؤتمرين إصدار توصيات تهدف الى إحداث تغيير جوهري في تربية الجيل الجديد على أساس المصالحة ومواجهة المرحلة الجديدة بإعادة الثقة بين العراقيين.

وكشفت عضوة التحالف الكردستاني آلا طالباني عن أن مؤسسة التحالف الدولي للعدالة التي يترأسها بختيار امين وبالتنسيق مع حكومتي ايطاليا واليونان هي التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر الذي خُطط لعقده منذ أشهر عدة.

واوضحت أن موضوع المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام تضمن البحث في ملف المصالحة الوطنية التي تمّت في العراق وسبل تعزيزها باتجاه إفساح المجال أمام الجميع للدخول في العملية السياسية ومناقشة نتائج التحولات التي طرأت على البلاد بعد عام ٢٠٠٣.

من جانبه أكد النائب كريم اليعقوبي (كتلة الفضيلة) ان غالبية المشاركين في مؤتمر المصالحة يتفقون على تفعيل المادة السابعة من الدستور التي تحدد آلية التعامل مع حزب البعث. وقال اذا اردنا تحقيق المصالحة مع البعثيين فعليهم الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت بحق العراقيين كافة من دون استثناء ومطالبتهم بدفع تعويضات لذوي الضحايا ليصار بعد ذلك الى مساءلتهم قانونيا. واشار الى ان شرط المصالحة مع البعثيين هو الاعتراف بجرائمهم، اذ ان اعترافهم يعني الشيء الكثير بالنسبة إلى العراقيين . واضاف طالبنا الجميع بأن يكون موقفهم موحداً ازاء البعث ولا نريد ان يخضع الموقف للمزايدات السياسية. واشار الى ان «الحكومة عندما دعت الى عودة البعث والتصالح معه، كانت حددت شروطاً لتلك العودة. وبدورنا نجدد طرح تلك الشروط في مؤتمر المصالحة. وهذا لا يعني اننا نتبنى مواقف سلبية تجاه البعث، والدليل ان ما نسبته ٩٩ في المئة من عناصره يمارسون مهماتهم الوظيفية والرسمية في مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية من دون عوائق». وقال ان «القيادات البعثية ممنوعة من المشاركة في العملية السياسية ما لم تعترف بارتكابها الجرائم بحق العراقيين وتقدم المسؤولين عن تلك الجرائم الى العدالة لمحاسبتهم وهذا ما شدد عليه ممثلو الحكومة خلال محادثاتهم مع قيادات البعث في الخارج منذ عامين.

وزاد: لم يحضر المؤتمر قياديون بعثيون من الداخل او الخارج على رغم مشاركة غالبية مكونات العملية السياسية التي بدت واضحة عبر حضور عدد كبير من اعضاء البرلمان في المؤتمر.

يشار الى ان المؤتمر شارك فيه نحو ٢٥٠ شخصية سياسية وبرلمانية عراقية وعربية واجنبية، فضلا عن نائب رئيس مجلس النواب خالد العطية ورئيس برلمان إقليم كردستان عدنان المفتي وممثلين عن الحكومة العراقية وسفارات الدول الأجنبية لدى العراق وممثلين عن الحكومتين الايطالية واليونانية والمنظمات الدولية المعنية بالسلام في العالم.

جراء حوادث العنف والقتل

قصص الخوف والألم في عيون أطفال ديالى

بغداد / المدى

بعد النجاحات التي حققتها بشائر الخير الاولى والثانية في محافظة ديالى بالقضاء على ماتبقى من الارهاب وجراء حوادث العنف والقتل التي شهدتها المحافظة برزت قصص الخوف والرعب والالم في عيون اطفال ديالى.

وأكد مسؤول في دائرة حكومية معنية بتقديم المساعدات والاهتمام بشريحة الايتام في مدينة بعقوبة نعيم خالد «ان الاحصائيات المتوفرة تشير الى وجود ما يزيد على خمسة الاف يتيم دون سن السابعة من العمر، قتل ذووهم ابان فترة التدهور الامني وبعضهم فقد العدد الاكبر من عائلته»، مشيرا الى «ان نسبة ليست قليلة منهم يعانون أوضاعاً معيشية صعبة، اضافة الى الآثار النفسية التي تركتها عليهم اعمال العنف».

الطفل عمر ست سنوات يهرول خوفا ورعبا كلما رأى جنودا يحملون السلاح، فيما تصحو خلود سبع سنوات كل يوم على أحلام مفزعة وكوابيس قاسية، في وقت يعاني فيه خليل ست سنوات حالة عصبية يردد خلالها كلمات تحمل معنى الانتقام....ثلاث قصص للخوف والألم في عيون أطفال ديالى جراء حوادث العنف والقتل.

بدموع غزيرة احتضن جاسم كريم ولده عمر الذي يصرخ بشدة ويردد «سيقتلوني سيعتقلوني»، عندما رأى جنودا امريكيين مدججين بالسلاح، قادمين نحوه في منطقة السوق وسط مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى شمال شرق بغداد.

وقال والد الطفل «إن عمر تصيبه هستيريا قوية ويبدأ بالصراخ والركض بسرعة عندما يرى جنودا سواء كانوا عراقيين او امريكيين»، مبينا «ان حالته تعود الى قبل عامين حين اشتبك مسلحون مع دورية مشتركة عراقية – امريكية قرب منزلنا في الاحياء الغربية لمدينة بعقوبة، وقتل احد المسلحين على مرأى من ابني، فيما اعتقل اثنان اخران احدهما كان مصابا».

وتابع «تلك الحادثة ولدت انطباعا سلبيا على نفسية عمر، الذي اصبح يخاف بشدة عندما يرى أي دورية عسكرية تتجه نحوه، اضافة الى الكوابيس القاسية التي يعانيها بين الحين والاخر»، مشيرا الى «انه راجع الكثير من الاطباء لايجاد علاج لحالته دون جدوى، فالعلاج النفسي غير متوفر في المحافظة وليس هناك اختصاص في هذا المجال».

وكانت معظم مدن وقرى محافظة ديالى، قد تعرضت الى تدهور أمني وتصاعد في وتيرة العنف، وسيطرة الجماعات المسلحة والخارجة على القانون على مساحات شاسعة منها خلال الاعوام التي تلت الاحتلال الامريكي للبلاد.

وفي قصة أخرى، قالت والدة الطفلة خلود بريسم، «إن خلود تعاني كوابيس تأتيها بين الحين والآخر حيث قتل أبوها امام عينيها قبل عام ونصف باطلاق النار عليه من قبل مسلحين ملثمين جنوب بعقوبة، اثناء قيادة سيارته الخاصة».

وأضافت «ان ابنتها بقيت اسابيع طويلة صامتة بعد الحادث دون ان تبوح بكلمة، الا ان حالتها النفسية تحسنت فيما بعد، لكن الحالة مازالت تعاودها بين الحين والاخر عندما ترى أشخاصاً ملثمين وغالبا ما يحصل الامر اثناء المداهمات، حيث يرتدي بعض افراد الاجهزة الامنية اللثام».

أما الطفل خليل محيي، فقال عمه كمال عبد الرحمن، «إن عائلة شقيقي محيي الذي كان يعمل في القوات الامنية العراقية تعرضت قبل عامين تقريبا الى هجوم من قبل مسلحين وقتلوا شقيقه وابنه، فيما استطاع خليل ان يختبئ في غرفة مخصصة لتربية الدجاج قرب المنزل، وبعد ان غادر المسلحون شاهد والده وهو مقطوع الرأس، ومنذ ذلك الحين وهو يردد سأقتل من قتل والدي وسأقطع رأسه في احيان، واحيان اخرى يعود الى حالته الطبيعية ويصبح مثل اي طفل يلعب ويركض».

ويرى الباحث خلدون قاسم متخصص بالشؤون النفسية، «أن شريحة واسعة من الاطفال يعانون بشدة بسبب احداث العنف التي مرت بها محافظة ديالى خلال الفترة السابقة، حيث تركت تلك المرحلة آثاراً نفسية سلبية على الاطفال انعكست بشكل سيئ على حياتهم اليومية».

وأضاف «ان الكثير من الاطفال شاهدوا بعيونهم كيف يقتل آباؤهم وإخوانهم، او شاهدوا الجثث الممزقة في الطرقات، وهذه المشاهد سوف تبقى راسخة في ذاكرة الاطفال لفترات طويلة».

وأشار الى «ان بعض الاطفال اصبح حاد الطباع وهذه الحالة يمكن ان تكون لها انعكاسات خطيرة في المرحلة المقبلة من حياته على نفسه والمجتمع على حد سواء»، مشددا على أهمية «ان تكون هناك معاهد متخصصة تعمل على وضع الدراسات العلمية لأجل تقديم المساعدات الممكنة للعشرات من الاطفال الذين يعانون آثاراً نفسية شديدة نتيجة ما خلفته اعمال العنف في المحافظة».

من جانبها، رصدت ناهدة اوس معلمة في احدى رياض الاطفال في ضواحي مدنية بعقوبة، احد الاطفال وهو يهدد طفلاً آخر بواسطة سكين من البلاستيك جلبه معه في حقيبته، مؤكدة انها بحثت في اسباب رد فعل هذا الطفل ووجدت ان والده قتل امام منزله وبقيت جثته اربعة ايام امام المنزل دون ان يتمكن احد من اخلائه بسبب الجماعات المسلحة، التي كانت تمنع نقل جثث الاشخاص الذين يقتلون بنيرانها او دفنها.

وتابعت «ان هذه الحادثة كانت ذات مردود سيئ على الطفل الذي يبدو في اغلب الاحيان صامتا وهادئا، لكن قد ينفجر في اي لحظة»، مشيرة الى «ان الطب النفسي في المحافظة متخلف جدا ولا يوجد اختصاصيون، اضافة الى نظرة المجتمع السلبية الى الطب النفسي».

علاقات العراق والسعودية تحكمها تسوية مشاكل الحدود والديون وحل الموضوعات التجارية والاقتصادية

بغداد / شهاب العزاوي

بالرغم من تأكيد غانم الجميلي أول سفير عراقي تعتمده السعودية منذ إغلاق سفارة بغداد في عام ١٩٩١، محدودية القضايا العالقة بين بغداد والرياض، إلا أنه أقر بصعوبة مهمته والتي قال إنها «تتركز على إعادة العلاقات بين المملكة والعراق لمسارها الطبيعي».

وأوضح السفير العراقي المعين لدى المملكة العربية السعودية غانم الجميلي انه سيعمل «بجهد مع الأشقاء في الرياض لتجاوز جميع العقبات»، لافتاً إلى عزم بلاده على «إعطاء هذه العلاقة دفعة قوية ولا سيما وضع الأسس الصحيحة لبناء علاقة مبنية على القواسم المشتركة والمصالح الكبيرة»، وذلك بعد فراغ دام ١٩ عاماً، مشيراً إلى «أن النظام السابق لم يستطع إدارة العلاقات الصحيحة مع دول الجوار».

وقال الجميلي إن «هناك ملفات سياسية واقتصادية وأمنية بحاجة إلى دراستها بشيء من التفصيل، إضافة إلى المعلومات الأولية التي حصلتُ عليها من الوزارات والمسؤولين في العراق، وعلى ضوء ذلك سألتقي مسؤولين في السعودية لمعرفة الهواجس والعقبات التي تعترض حل بعض الإشكالات».

وأشار السفير العراقي إلى أنه «ليس هناك خلاف في العلاقات بين الرياض وبغداد، وإنما هو ترقب لصورة الوضع النهائي للعراق من ناحية الشكل»، ولفت إلى «الحاجة إلى وضع آليات لتجاوز القضايا العالقة، على أن تفتح المنافذ الحدودية بين البلدين أمام خدمة التجارة».

وأكد الجميلي، أن الملف الأمني بين السعودية والعراق لا يزال في مراحله الأولية، ويجب أن نبني على هذا تعاونا أكبر لتحقيق أمن البلدين ليس فقط في الظاهر، وإنما في محاربة جذور ظواهر التطرف والإرهاب التي أحدثت الدمار في مجتمعاتنا وأعطت الصورة غير الصحيحة عن الإسلام والدين».

وقال: «أنوي الانطلاق في هذه القضية إلى مستويات أوسع من مسألة تبادل مطلوبين بين الرياض وبغداد، وسنعمل على توسيع آفاق التعاون في مسائل التصدي للإرهاب ومحاولة ايجاد آليات لمعالجة جذور الإرهاب، وستكون هذه القضية من أولويات عملي في السعودية».

وعن الملفات التي بدأ العمل بها منذ وصوله إلى الرياض، أوضح السفير العراقي: «هناك محوران بدأتُ العمل فيهما، وهما: تغير الصورة لدى الجالية العراقية الموجودة في السعودية التي يقدر عددها بين ٥ – ٧ آلاف عراقي، بحيث أن هناك إشكالية في أذهان العراقيين عن السفارات العراقية في الخارج بأنها مصدر خوف. أما المحور الثاني فهو العلاقات الثنائية بين البلدين».

وطالب الجميلي الدول العربية بأن تتفهم النظرة التي تبنتها الدول الأوروبية في إسقاط الديون المترتبة على العراق، والتي ستحقق من المصالح ما يفوق بكثير مسائل التعويضات، ولا سيما أن دول الجوار، ومنها المملكة، ستستفيد من العراق أكثر بكثير من الدول الأوروبية التي هي أبعد عن العراق جغرافياً ولا توجد معها قواسم مشتركة كما هي الحال مع دول الجوار، وهنا يكمن التحدي لوضع التصور لمستقبل العراق والعمل على تحقيق التصور وبناء علاقات داخلية وخارجية».

يتجه العراق والسعودية بتحركات متواصلة إلى ردم الفجوة في علاقاتهما بشكل نهائي وفتح صفحة جديدة لتحسين تلك العلاقات، رغم الصعوبات التي قد تواجه الجهود المبذولة بهذا الشأن.

«معهد السلام الأمريكي وبالتعاون من «مركز هنري ستيمسون نشر دراسة « تحت عنوان «العراق، دول الجوار، وإدارة أوباما: منظور سوري – سعودي أعدها مجموعة من الخبراء التابعين للمعهد، كمحاولة لإلقاء الضوء على تلك القضايا المشتركة بين العراق و دول الجوار، فضلاً عن الوقوف على أسباب تعديل مواقفها من تلك القضايا.

وكشفت الدراسة ان العلاقات بين السعودية والعراق يحكمها قضايا رئيسية من ابرزها دعم الحكومة العراقية، وتسوية مشاكل الحدود والديون ، وحل الموضوعات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها، أن موقف دول الجوار من القضية العراقية وموقف الولايات المتحدة من دول الجوار العراقي قد حدث فيهما تغير كبير بين الثلاث سنوات الأولى من التواجد الأمريكي في العراق (آذار٢٠٠٣) وبين الفترة اللاحقة أي منذ بداية عام ٢٠٠٧

أكدت الدراسة أن السعودية قد صدمت وأصيبت باستياء شديد من الموقف الأمريكي المتمثل في تجاهل نصائحها أو بالأحرى فشلت في التشاور معها بشأن الأمور الحرجة المتعلقة بالعراق وذلك من منطلق الشراكة الوطيدة التي تجمع بينهما، بحيث أشارت الدراسة إلى أن إدارة بوش لم تكن على استعداد أن يملي عليها أي طرف مهما كان ما يجب أن تفعله في العراق، كما أنها لم تكن راغبة في عقد أي شراكة نزيهة فيما يتعلق بالأمور الحيوية في العراق. وفى هذا الإطار وصفت مختلف الأوساط السعودية الإدارة الأمريكية بأنها تتعامل مع المسألة العراقية بصورة منفردة بعيدة عن مصالح دول الجوار، ذلك على الرغم من التداخل الشديد بينها و بين الأزمات الأخرى التي تعانيها المنطقة.

وفي إطار استعراضها لأهم القضايا التي تحكم العلاقات السعودية. العراقية، أشارت الدراسة إلى عدد من القضايا لعل أبرزها الدعم السياسي للحكومة العراقية، مسألة تأمين الحدود، تحرير العراق من العزلة، وأخيرًا الموضوعات التجارية والاقتصادية لاسيما مسألة تخفيف الديون.

تعتلي قضية تقديم الدعم السياسي للحكومة العراقية قائمة الأولويات السعودية في العراق، حيث أكدت الدراسة أن مختلف الأوساط السعودية ليس لديها أي مشكلة في التعامل مع النخبة السياسية ما بعد صدام، طالما أن الحكومة العراقية تضم العناصر الرئيسة كافة في المجتمع العراقي. وتأسيسًا على ذلك أكدت الدراسة على أن السعودية ليس لديها أي اعتراض على تقديم الدعم للحكومة طالما أنها تراعي مصالح العراقيين كافة دون تمييز. وفي سياق متصل أكدت السعودية ان السبب الرئيس حول عدم وجود تمثيل دبلوماسي لها في العراق هو للأسباب الأمنية وليس لأي اعتبارات سياسية أخرى.

أما فيما يخص مسألة الحدود، تفسر الدراسة السلوك السعودي المتمثل في إقامة مشروعات أمنية ضخمة على حدودها مع العراق إلى تخوفها الشديد من انتقال أعمال العنف إلى أراضيها من خلال ما أسمته الدراسة التدفق الانتشاري، حيث أدى انتشار الأعمال الإرهابية في العراق التي أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها إلى زعزعة الاستقرار في المملكة العربية السعودية عن طريق انتقال تلك الأعمال الإرهابية إلى أراضيها.

كما أرجعت الدراسة جهل كثير من السعوديين بآخر التطورات السياسية على الساحة العراقية أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للعلاقات، أكد الخبراء في هذه الدراسة أنه رغم إبداء السعودية استعدادها لفتح قنوات اقتصادية وتجارية جديدة مع العراق، فضلاً عن إعفائها من ديون النظام السابق، إلا أن ذلك لا يزال بعيدًا مادامت الخلافات السياسية قائمة بين بغداد والرياض.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد اعرب عن امله في تطوير العلاقات العراقية السعودية في جميع المجالات. وعبر عن الامل في أن تشهد العلاقات العراقية-السعودية التطور والإزدهار في عهده من جميع النواحي. واشار الى أن السفير غانم الجميلي كان له دور كبير في تحسين العلاقات بين العراق واليابان عندما كان سفيرا في طوكيو وأعرب عن أمله في أن يلعب الدور نفسه في منصبه الجديد بالمملكة العربية السعودية.

وشدد طالباني على اهمية تعزيز العلاقات العراقية السعودية في جميع المجالات وقال ان العراق يحظى بأهمية كبيرة من حيث موقعه ومكونات شعبه، والعراق الديمقراطي المسالم سوف يلعب دوراً مهماً في الشرق الأوسط، ويسعى الى تمتين العلاقات بين العراق والمملكة العربية السعودية سوف يصب في خدمة شعبي البلدين الشقيقين

من جانبه دعا النائب عن كتلة الائتلاف حيدر العبادي حكومة المملكة العربية السعودية إلى مراجعة مواقفها تجاه العراق بما يسهم في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

وشدد العبادي على تمسك العراق بتطوير علاقاته مع جميع دول الجوار بما يخدم مصالح شعوب المنطقة ويؤدي إلى تحقيق نظام اقتصادي عربي متكامل بعيدا عن التوتر السياسي.

اما نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي فقد قال ان العلاقات مع المملكة العربية السعودية، فانها « تتطور تدريجياً ونطمح إلى ان تكون الرياض جزءا من الحضور العربي في العراق لان وجود المملكة فاعل ومؤثر ونحن ننتظر من اخواننا ان لايتأخروا على العراقيين».

وتشير احصائيات غير دقيقة الى وجود ٨٠٠ عراقي محتجزين في السعودية، فيما يصل عدد المعتقلين السعوديين في العراق نحو ١٠٠ معتقل، اغلبهم متهم بالضلوع باعمال ارهابية او دخول العراق بشكل غير شرعي .

وبهذا الشأن أشار سفير العراق إلى أن تبادل المطلوبين من النقاط المهمة التي سيسعى لتشجيع الجانبين لكي يتعاملا معها بإيجابية وسلاسة، مؤكدا رغبة كلا الطرفين في إنهاء هذا الملف.

وكانت الرياض قد أعلنت أخيرا بناء سياج أمني لمراقبة الحدود السعودية العراقية المشتركة، منعا لعمليات التسلل والتهريب.

كما شهدت السعودية أخيرا زيارات متلاحقة من وفود عراقية ترأسها موفق الربيعي مستشار الأمن القومي، لبحث مسألة المعتقلين بين الجانبين.